



متحدثون في اللقاء

مركز «شمس» يعقد لقاءً حول الديمقراطية والحكم الصالح

وأوضح صوالحة أن من شروط تحقيق الحكم الديمقراطي الرشيد احترام حقوق الانسان كالحق في العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، لكن العبرة في تجسيد هذه الحقوق وممارستها بحرية كاملة على أرض الواقع تؤدي الى المشاركة في صنع القرارات، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو عقائدي أو فكري أو جنسي. أما الشرط الثاني فهو التداول السلمي على السلطة، فلا وجود لمعنى التعددية دون وجود مبدأ التداول على السلطة وفق آليات تسيير شؤون المجتمع، فاستمرار السلطة دون تغيير وفي أيدي جهة واحدة يؤدي الى تفاقم الفساد والتسلط، فالديمقراطية تتطلب توفير آليات التداول السلمي على السلطة.

وقال ان العلاقة بين الديمقراطية والحكم الصالح تكمن في قدرة الشعب على القضاء على الفساد وعلى فرض قبول المساءلة أو حتى مجرد ابعاد القادة غير الفاعلين.

وفي نهاية الورشة أوصى المشاركون بضرورة ممارسة المواطنين للحق في المشاركة في الشؤون العامة، والحق في تنمية وتعزيز الديمقراطية المحلية. وحق الشعب في اختيار نظامه السياسي. وتحسين شفافية المؤسسات العامة والمساءلة عبر اجراءات وتدابير قانونية وادارية وسياسية. تدعيم الديمقراطية بتعزيز التنمية السياسية.

جنين - الحياة الجديدة - عقد مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية «شمس» ورشة في جامعة القدس المفتوحة فرع جنين بعنوان «الديمقراطية والحكم الصالح أية علاقة؟»، وافتتح الورشة ابراهيم العبد من مركز شمس معرفاً بالمركز ونشاطاته وأهدافه التي تصب في تعزيز المشاركة الشبابية وزيادة الوعي وتعميق الثقافة في مجالات حقوق الانسان... وقال ان هذه الورشة هي احدى نشاطات مشروع تعزيز مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية لطلبة كليات الشريعة في الجامعات الفلسطينية، بدعم وتمويل من الصندوق الوطني الديمقراطي (NED).

وأكد عماد صلاح المساعد الاداري في جامعة القدس المفتوحة فرع جنين، أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في اصلاحها وقدرتها على التغيير المستمر داخل المجتمع الفلسطيني. وقال المدرب حسين صوالحة ان هناك ضرورة للحكم الصالح فهو عنصر قوة للدولة، ويوفر بيئة من المميزات الحسنة، تحقق الشرعية وتوفر الحرية لانشاء منظمات المجتمع المدني، ترتقي بالمجتمع وتعمل المشاركة الايجابية في الحياة العامة وتدعم حرية التعبير، تضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، وتعتمد الشفافية والنزاهة والمساءلة وحكم القانون في عمل كل الادارات، وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

